

## اخبار وتقارير

## الرئيس البديل مشكلة أم حل ؟

طال الحوار بالطرق الدستورية والقانونية لاختيار رئيس وزراء بديل لرئيس الوزراء المستقبل طوعا، وبخدنا في اشكالية التوقيتات والليات وتعقدت الخلافات بشأن مواصفات هذا البديل بين الاستقلالية والارتباط.

وصرنا أمام رفض جميع من يسمي من داخل القوى السياسية والشك بمن يؤتي من خارجها

وبين هذه وتلك بدأنا نفقد اتجاهات البوصلة التي من اجلها قحقت شرارة التظاهرات وشهدنا مساراتها السلمية وانحرفها الي منعطفات خطيرة ولا شك ان أس المشكلة يكمن بتوجيه اتهام جماهيري صريح للطبقة السياسية بالفشل وعدم القدرة على تقديم معالجات للآزمات العراقية الممتدة لأكثر من 16 عاما على المستوى الأمني والاقتصادي والخدمي وتحقيق العدالة الاجتماعية ، تسبب بتفجير غضب جماهيري عفوي صادق ، ركبت موجته اطراف عدة لتحقيق أغراض خاصة تسببت بالخروج بالمظاهرات عن اهدافها السلمية و المطلبية المشروعة والذهاب بها الى مطالب خطيرة نادت باسقاط العملية السياسية وتغيير جذري للنظام السياسي واستبداله بأخر . وتصاعدت خلاله وتيرة مظاهر العنف والحرق والتخريب والقتل والتمثيل والاعتقال وتعطيل الحياة العامة وتنامي السلوكيات المنحرفة خارج صفة السلمية التي ينادي بها المتظاهرون السلميون .

والسؤال هل كان الباعث الاساسي يحتاج الي كل هذا المنعطف الخطير ؟!
أرى ان الجميع متم بتصعيد وتعقيد المشهد ، ومنهم القوى السياسية والمتظاهرون السلميون والمندسون والمخربون سواء كانوا أفرادا ،ام دولا ،ام أحزابا، ساهموا بوصولها الي هذا المستوى والأخذ بها نحو طرق مسدودة ، بتنا قاب قوسين او ادنى من توقيتاتها.

في الوقت ان الحل كان متاحا وميسرا وسهلا ويقل الخسائر للجميع ، ويمكن معرفة الاسباب وتشخيص العلة ووضع المعالجات لها .

فاذا كان الجميع قد ادرك وسلم بقصة فشل رئيس الوزراء بإدارة حكومته وعدم قدرتها على تحقيق برنامجها الانتخابي فكان الحل باستبداله عبر الاطر الدستورية بسحب الثقة منه ومنحها الي رئيس اخر ينتخب كائنية جديدة .

وإذا كان الاتهام بفشل النظام السياسي فكان يتطلب المضي بتعديل الدستور والتصويت على تصويباته بما يضمن اختيار شكل نظام سياسي اخر . وإذا كان بفشل البات ولادة البرلمان والحكومة فكان الانسب المضي بتغيير قانون الانتخابات ووضع مواد ضامنة لعدالتها ونزاهتها وحصانتها من الخروقات .

وإذا كانت تكمن بمنظومة الفساد التي هبأت لكل المشاكل سياسيا واقتصاديا واداريا ،فكان الحل وضع قانون وإجراءات صارمة لتعزيزين محاسبة الفاسدين وزجهم بالسجون واسترجاع الموارد المنهوبة ، أموالا كانت ام مناسبا ام تجاوزات على المصالح العامة

وبهذا التشخيص فان اسبر حلقات عقدة الأزمة الحالية في قدرة تشخيص اسبابها ومعرفة حلها

لكن رغم ذلك تعطلت مسارات الإجراءات العملية لها، وبقيت في حدود التظهير والسجال السياسي والاعلامي مستهلكة عامل الوقت الذي بات يشكل العنصر الذي تعول عليه جميع اطراف الأزمة .

فبين من يراهن عليه لتبديد جموح المتظاهرين وخفوت حماسهم وتذبذب واختراق مواقفهم مما يؤدي الي يأسهم وانسحابهم تدريجيا .

وبين تعويل سياسي لكسب الوقت لتجاوز معضلات الخلافات السياسية حول الطول الواجب المضي بها للحفاظ على المكتسبات .

وبين رهان الاطراف المندسة ، الداخلية منها والخارجية والتي تعمل على عدم اتاحة الفرص للحلول الوطنية الممكنة والذهاب الى السيناريوهات الاخطر والأبعد يكون العامل الدولي حاضرا فيها .

ولتفكيك هذه المفردات هناك مقاربات لكل هذه الخطوط تحتاج من المتلقي حاسة وطنية المتجذرة ببعض القوى الوطنية والمتظاهرين الحقيقيين التذاني عندها وتقويت الفرصة على اللابئين بمقدراتهما

وتكمن بالعمل بقاعدة لا تفريط ولا افراط بمنطقات التظاهرات واهدافها والعمل على الاسراع

لحسم العقدة الاساسية والقبول بالمرشح البديل سواء كان هذا البديل هو نفسه الرئيس الحالي او غيره من داخل الطبقة السياسية الحالية او من اقاربها او من جيرانها او من خارجها ، لكن اشتراط ان تتوفر فيه القدرة والكفاءة في تحمل مسؤولية قيادة البلاد لمدة محدودة يعمل فيها بتوقيفات

لمرزمة لإنجاح وتيسير متطلبات المرحلة الانتقالية ويمنح الحرية الكاملة ليعمل باستقلالية تامة بالتعاون مع السلطات الاخرى لانجاز التعديلات

الدستورية المطلوبة وتضريع قانون الانتخابات وتسمية اعضاء مفوضية الانتخابات وتضريع قانون من اين لك هذا وضبط اجراءات مكافحة الفساد

وإعادة ترتيب الوضع الأمني بإطاع، القوى الأمنية والجيش استقلاليتها ومهيتها واخضاع السلاح بيد الدولة ومحاسبة التجاوزين بقتل المتظاهرين

وارجاع الحياة الطبيعية للمواطنين كل ذلك تحت مرأى وطمئنة المتظاهرين والتمهيد لاجراء انتخابات مبكرة نزيهة وشفافة بأشراف ورقابة دولية .

عندها ستتتهي مهمة هذا البديل وسط ترحيب جماهيري يدخل به التاريخ كرجل مرحلة لانقاذ البلاد.وهذا الحل هو الضامن للخلاص من الأزمة المستدامة لكن كل ذلك لن يكتب له النجاح مالم تتوفر الإرادة الوطنية بقبول مساراتها سواء من المتظاهرين الحقيقيين ام من القوى السياسية الوطنية التي تبحث عن حل يبعدها عن تهمة غسبة التاريخ والشعب مستقبلا.

□ عن كروب وآساب

### خليل الطيار

بغداد

## المدد الدستورية في الدستور العراقي

أصدر رئيس الجمهورية بأن مدة انتهاء المدد الدستورية لتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا سوف تنتهي اليوم الأحد المصادف 22/ 12 وليس يوم الخميس المصادف 19/ 12 على أساس عدم احتساب أيام العطل خلال المدد الدستورية التي نصت عليها المادة (76/ اولا) من الدستور وهذا رأي الخبراء القانونيين قدم إلى رئيس الجمهورية ومستندين في ذلك لقرارات المحكمة الاتحادية العليا أن هذا الرأي لم يذكر لنا أرقام وتواريخ تلك القرارات من ثم فإن هذا الرأي يتجاهل الترشيح جاء مخالفاً للدستور لانه فاقد السنند الدستوري والقانوني والاسباب التالية :-

1- أن النصوص الدستورية تعد نصوص إمرة وهذا يعني عدم جواز الاتفاق على ما يخالفها كون هذه النصوص تتميز بالسمو والعلو على بقية القواعد القانونية وواجبة التطبيق استنادا للمادة (13/ اولا وثانيا) منه من حيث انه بعد هذا الدستور القانون الاسمي والاعلى في العراق ويكون ملزما في ابحاثه كافة بدون استثناء، وكذلك لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور .....

2- قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (76/ اتحاديه / 2009) في 3/ 12 / 2009 نص في مضمونه على أن (احتساب أيام العطل ضمن المدد المحددة للطعن اذا تصادف وجودها خلال تلك المدد وإذا انتهت المدد في يوم عطلة رسمية تمدد إلى أول يوم يليه من أيام الاسبوع .) من ثم فإن نص القرار واضح وضوح الشمس في رابعة النهار بشأن احتساب أيام العطل معادا اليوم الأخير للمدة اذا صادف عطلة رسمية فيكون اليوم الذي يليه .

3- كما أكدت المحكمة الاتحادية العليا في قرار اخر هو رقم (55/ اتحاديه/ 2010) في 10 / 24 / 2010 بخصوص الجلسة المفتوحة لمجلس النواب وجاء في مضمون الفقرة (خامسا) من القرار على أن (وجدت المحكمة أن غياب ما تقدم ذكره عن التطبيق في المدد المحددة دستورياً.....والى زمن غير محدد، ودين سنن من الدستور قد شكل خرقاً لاحكامه .) من ثم فإن هذه المدد الدستورية في الدستور العراقي لعام 2005 الواردة في الدستور حتمية وعليه فإن عدم التزام السلطة المكلفة بتنفيذها يعد خرقاً للدستور تخضع للمسائلة عنه تلك السلطة الخارقة والمارة لاحكامه ونجد أن المحكمة الاتحادية العليا كان لها الدور البارز في التكسير من قراراتها في صيانة الحقوق الواردة في تلك المواو الدستورية التي تضمن مدداً معينة وتاريخاً محدداً وعليه فإن رئيس الجمهورية خالف الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية العليا.

□ مستشار القانوني

### عمار رحيم الكناني

بغداد

### قزانيه تعاني تراكم الطين في سدودها

# أهالي المنصورية يؤمنون أنفسهم من خطر داعش



تراكم، سدة قزانية تعاني من تراكم الطين

هجمات داعش في أقصى شمال شرق المحافظة.

وقال الجبوري لـ (الزمان) اس (إن أكثر من 10 قرى زراعية في حوض شيخ بابا بعقوبة، يزيد سكانها عن 5 الألف نسمة تعيش وضعا أمنيا غير مستقر في ظل نشاط واضح لخلايا داعش يتمثل بتركار هجماته وسقوط ضحايا بين فترة وأخرى). وأضاف الجبوري ، أن (القرى تعتمد على نفسها في حماية سكانها بالتنسيق مع قوات الجيش، من خلال ما يعرف بحراس القرى

والذين يمثلون فزعة اناس يدافعون عن أنفسهم وعوائلهم ومنازلهم منذ 5 سنوات متتالية، ونجحوا في إيقاف زحف داعش وافشال مخططاته الإجرامية) .

ودعا الجبوري الى (ضرورة دعم حراس القرى من خلال ضمهم الى تشكيل أمني، او تشكيل حشد عشائري مدعوم من قبل الحكومة، لدرء مخاطر الأرهاب عن منطقة ذات موقع ستراتيجية مهم في عشايرتيه وحمايته من قبل الحكومة، (دائرته أحالت هذا المشروع للنزاهة لـ التحقيق فيه واتخاذ ما يلزم بشأنه) استجابة لـ عمالين الشكاوى من أهالي المنطقة إزاء تنفيذه السيء للغاية) .

اصلاح تخسّف عملاق وقالت في بيان تلقّته (الزمان) اس ان (ملاكاتها في دائرة بلدية الشعب باصلاح الخسّف الحاصل في احد خطوط المجاري الرئيسية ضمن منطقة البنوك والذي يبدأ من محطة البنوك العمودية وينتهي بتقاطع نادي السّنْف بطول 520 مترا وقطر 60 سم وعمق ثلاثة امتار تحت الأرض والذي يسدوره سيسرع من عملية تصريف مياه المجاري والأمطار ويخدم أهالي المنطقة).وباشرت الأمانة بحملة

مفتوحا من تقاطع الخنثى باتجاه ساحة الأندلس لحين الانتهاء من اكساء المسار الذي سيقطع. وتناقل ناشطون على موقع فيسبوك، مقطع فيديو يظهر غرق قصب الزبير من منطقة الكرادة باتجاه منطقة املار لضعب ساعات ونشر ناشطون صوراً ومقاطع فيديو تظهر مياه الامطار وهي تغطي شوارع القضاء بالكامل، حيث ارتفعت هذه المياه الى مستويات عالية فوق سطح الارض وسط مناشادات للجهات المعنية بالتدخل. واعلنت امانة بغداد عن

الاجازة). وانتهت امانة بغداد اكساء مجسر ملعب الشعب. وقالت ان ملاكاتها في دائرة المشاريع باشرت صباح الأربعاء باكساء المجسر المذكور وتحديدا (الجانب المتوجه من منطقة الكرادة باتجاه منطقة زبونة) بعد قسّطه في وقت سابق مع الإبقاء على الجانب الآخر من المجسر مفتوحا امام حركة السير والمرور. واعلنت الأمانة عن تطوير شارع بغداد بعقوبة وادخاله الخدمة وبينت قيام ملاكاتها في دائرة المشاريع بتطوير شارع بغداد بعقوبة والمسعى شعبيا بشارع السباحي ضمن منطقة المعامل اعمال التطوير تضمنت توسعة الشارع ( من 8 امتار لكلا الجانبين الى 14 مترا وواقع 7 امتار لكل جانب ) مع صب مسار التوسعة بالكونكرت المسلح من ثم اكساء الشارع بالكامل بطمّقتين من الاسفلت وادخاله الخدمة امام حركة السير والمرور وما تبقى من العمل صب للجزرة الوسطية وجاري العمل على إنجازها.

وكانت مديرية المرور العامة قد نوهت إلى قطع طريق في منطقة الكرادة. وقالت في بيان اس إنه (عند الساعة الثامنة صباحا من يوم الأربعاء، سيتم قطع الطريق من تقاطع مستشفى العلوية باتجاه ملعب الشعب وسط بغداد). وأضافت أن (سبب القطع هو اكساء مجسر ملعب الشعب ويبقى المسار العاكس

الرصد والمتابعة والكشف الدقيق في الليل والنهار اسهمت في درء مخاطر امنية كبيرة وانقذت ارواح الكثيرين من ذواعبات ضفة النار) . وأشار العنبيكي الى ان (جميع كاميرات المراقبة رغم اسعارها العالية جدا الا ان الإهالي هم من دفعوا فاتورة الشراء حرصا منهم على الدماء وإبساد مخاطر الأرهاب وتأمين المناطق من خطر داعش) .

اهمال متراكم واعلن مدير ناحية قزانية في محافظة ، مارن أكرم ،عن أزمة ضربت سدين في المحافظة بفعل الإهمال المتراكم، وتسببت بتراجع قدرتهما على تخزين المياه. وقال (مستوى تراكم الطين في سد قزانية بلغ 90 بالمئة فيما بلغ المستوى بسد مندلي 80 بالمئة ما يعنى ان النسبة الأكبر من قدرتهما على

دينار) . وأضاف العنبيكي، أن (تأمين الضفة الشرقية لنهر دبالى جاء لحماية قرى ومناطق يزيد عدد سكانها عن 30 الف نسمة. كان تخليص داعش بحسلب اليها بين فترة وأخرى لمهاجمة الفلاحين او نصب عبوات ناسفة تقتل الأهالي والفلاحين) . وبين العنبيكي أن (وجود كاميرات المراقبة التي لها مزايا كثيرة في



احمد مطهر الجبوري



عبد الهه الحيايلى

## الأمانة تكسو مجسراً مهماً يربط ساحتين

## تقارير

## المرور تكشف عن مشروع يحد من زخم المراجعين

بغداد - الزّمان
أكدت مديريةية المرور العامة، أن الرسوم المفروضة على تحويل المركبات وإصدار وتجديد إجازة السوق لم تشهد أي تغيير حتى عند إصدار القانون الجديد، فيما كشفت عن مشروع يحد من زخم المراجعين. وقال المتحدث باسم المديرية العميد عمار وليد في تصريح امس، إن (رسوم نقل ملكية العجلات كان في السابق 50 الف دينار والأّن وبعد إصدار القانون أصبحت 60 الف دينار وهو مقارب جدا). مبينا أن (رسوم تجديد الإجازة الخصوصي لم يشهد أي تغيير وهو 2000 دينار سنويا على المركبة الخصوصي و4 الف دينار سنويا على المركبة الجردية).

وأضاف انه (في أول يوم دخل فيه قانون المرور الجديد حيز التنفيذ تم إيقاف تسجيل المركبات وذلك بسبب أن النسخة التي تم نشرها في جريدة الوقائع العراقية غير كاملة الجداول، فتم طلبها من مجلس النواب وتبين أن الرسوم الموجودة في القانون الجديد تختلف عما كان

ولفت إلى انه (بعد زيادة الرسوم في القانون الجديد امر وزيرالداخلية بتشكيل لجنة لتثبيت رسوم تلائم مع الظروف التي يعيشها المواطن وفعلا حصلت موافقة مجلس الوزراء على تعديلها واصبحت تتناسب مع نقل الملكية وتجديد

### م/ نشر اعلان مناقصة عامة خارجية

### تعلن شركة مصافي الجنوب شركة عامة عن اعلان المناقصة التالية:

ITEM	REQ NO	DESCRIPTION	PRICE
1-	551/2019/E العدة الاولى	(توفير طاقة كهربائية ببدلة بطريقة التأجير) المبلغ التخميني للمناقصة (٤٧,٣٠٤,٠٠٠ \$) ففظ سبعة وأربعون مليون وثلاثمائة وأربعة ألف دولار أمريكي .	500.000 IQD

فغلى الراغبين بالاشتراك بالمناقصة الحضور إلى مقر الشركة الكائن في منطقة الشعبية / محافظة البصرة للحصول على شروط المناقصة وحسب المبلغ المؤشر ازيانها والمبلغ غير قابل للرد علما بأن تاريخ الغلق الساعة الثانية عشر

يووم **الاربعاء ١٣ /٢٠٢٠** وفي حالة مصادفة يوم الغلق عطلة رسمية يستمر الاعلان الى ما بعد العطلة ويعتبر اليوم الذي يلي العطلة آخر يوم لغلق المناقصة وفقا للشروط المدرجة اذناه :

١- تقديم كافة مستمكات الشركة (شهادة تاسيس-عقد تاسيس الشركة مع محضر الاجتماع الأول التأسيسي- شهادة تأسيس الشركة الرئيسة) للشركات التي لديها فرع أو مكتب (لقيمى في العراق) والأعمال المماثلة والكفاءة المالية للشركة) صادقة من قبل الجهات المختصة ذات العلاقة وفي حالة عدم توفر أي من المستمكات المذكورة سوف يهمل العرض ولا تتحمل شركتنا أي مسؤولية بذلك .

٢- شمول العمال العراقيين العاملين لدى الشركات الأمنية المتعاقدة مع الشركات المقابلة بقانون التقاعد والضمان الاجتماعي والزام تلك الشركات بذلك وتحتمل التبعات القانونية المترتبة عن عدم التطبيق .

٣- تحديد مدة نفاذية العطاء بفترة لا تقل عن (٩٠) يوما من تاريخ الغلق على ان يكون مبلغ العطاء التجاري المقدم بالدولار الامريكي أو اليورو أو الدينار العراقي والمبلغ الاجمالي للعطاء رقماً وكتابة .

٤- ان لا تقل مدة نفاذيته عن (٢٨) يوما من تاريخ انتهاء نفاذ العطاء عن طريق مصرف عراقي معتمد لدى البنك المركزي العراقي وبمبلغ قدره ( ٩٤٦,٠٠٠ ) فقط تسعائة وستة وأربعون ألف دولار امريكي.

٥- مبلغ التخمين للمناقصة كما مؤشر ازيانها اعلاه .

٦- للاطلاع على تفاصيل الطلبية والشروط الأخرى يمكنكم زيارة موقع الشركة:-**WWW.SRC.GOV.IQ**

٧- للاستفسار عن أي معلومات يمكنكم مراسلة شركتنا وعلى العنوان التالي :-**contracts@src.gov.iq**

٨- يكون مكان ايداع العطاءات لدى لجنة فتح العطاءات الخارجية في مقر الشركة وبظروف مغلقة ومختومة.

٩- متطلبات التأهيل المطلوبة : يجب على مقدم العطاء الالتزام بكافة الشروط والمواصفات المذكورة في الوثيقة القياسية المرفقة بكافة اقسامها بما فيها معايير التأهيل المطلوبة في القسم الثاني .

١٠- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان .

### حسام حسين ولي

مدير عام شركة مصافي الجنوب